أثر الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)

د.بشراير عمران *

د. تهتان موراد **

Abstract

The aim of this study is to determine the impact of good governance indicators on public spending on education, with a sample of 13 states of MENA region over a period between 2002 and 2011 by using the panel data models ,the results of this study show the existence of a significant and negative correlation between Voice and accountability, Regulatory Quality indicators and expenses on education , While the study revealed the existence of a significant positive correlation between the index of government effectiveness and the educational expenditure .

Key words: Good governance, Education spending, Panel data, MENA countries.

JEL Classification: G30, H52 , C23.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم، من خلال عينة ضمت 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2002-2011، وذلك باستعمال نماذج البيانات الطولية ،حيث بَينت نتائج التقدير وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشري نوعية التنظيم،الصوت والمساءلة والإنفاق العام على التعليم، و وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر فعالية الحكومة والانفاق العام على التعليم، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن مؤشرات، مراقبة الفساد ، الاستقرار السياسي ، وسيادة القانون كلها ذات أثر موجب على الانفاق على التعليم إلا أنها غير معنوية، وبخصوص المحددات الأخرى للانفاق العام على التعليم فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين هذا الأخير ونسبة السكان الأقل من 14 سنة.

الكلمات الدالة: الحكم الراشد، الانفاق العام على التعليم ،نماذج البيانات الطولية، دول المينا.

تصنيف المقال حسب قواعد (JEL) : G30، H52، C23.

* أستاذ محاضر أ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي-الجزائر.

** أستاذ محاضر أ، جامعة يحي فارس-المدية.

أولا: مقدمة

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي توجهاً اصلاحياً عالمياً شمل مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و جاء هذا التوجه متزامناً و التغيرات المتسارعة التي شهدها الاقتصاد العالمي من جهة، و ما ترتب عليه من انهيار الحواجز بين الدول، و عولمة الانشطة و المعاملات الاقتصادية و تزايد المنافسة و التحرير التجاري و المالي، و من جهة أخرى حدوث تدهور ملحوظ في النمو الاقتصادي و الاداء التنموي في الدول النامية عموما و دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خصوصاً ، ما جعلها تعيش حالة من الركود الاقتصادي.

و قد ساهم في الدعوة لهذا الاصلاح مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي والتي ركزت على جودة إدارة الحكم، بعدما أثبتت التجارب أن الجهود المبذولة و المتمثلة في تقديم القروض و المساعدات لتلك الدول لتحسين مستويات التنمية بها غير كافية لتحقيق ذلك، و أن ندرة الموارد ليست فقط ما تعاني منه هاته الدول من مشاكل، فسوء التسيير و هيمنة الفساد على المؤسسات الحكومية، و ضعف الأنظمة القانونية و غياب الشفافية في ادارة و تسيير موارد الدولة، هو المشكل الرئيس الذي وجب القضاء عليه لضمان تحقيق التنمية في هذه الدول، و من هذا المنطلق جاءت الدعوة إلى إرساء مبادئ للحكم الراشد تهدف الى الادارة الجيدة لموارد الدولة و ضمان الاستغلال الأمثل لها، وإتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين أهميةً بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار و أصبح الحكم الراشد عنصًرا فعالاً في تحويل النمو إلى تنمية مستدامة.

ومن أهم الجوانب التي تَعَرض لها موضوع الحكم الراشد، الإنفاق الحكومي الذي يعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها الحكومة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والذي لا يتأتى إلا بترشيد النفقات العامة، والإدارة الجيدة لها، والتقليل من النفقات غير المنتجة، وتشجيع تلك المنتجة على غرار الانفاق على التربية والتعليم.

يعتبر قطاع التربية والتعليم من القطاعات الحساسة وذات الأهمية في أي دولة، إذ أنه يُعنى بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وبناء شخصياتهم، وجعلهم قادرين على مجابهة التحديات، وكذلك تنمية الحس والوعي لديهم هذا من الجانب الاجتماعي، أما الناحية الاقتصادية فقد أبرزت العديد من الدراسات على غرار تلك التي قام بها: ((Barro (1991 و (1992) Weil's، Romer، Mankiw و (2004) Baldacci Gupta ,Clements و (2008) KHanushek and woessmann و Henderson Parmeter ,Delgado (2013))، أهمية التعليم من منطلق أنه يساهم في تكوين

يد عاملة مؤهلة ويزيد من الابداع والابتكار بإعتباره من أهم عوامل الانتاج، ويعمل على زيادة مخرجات السلع والخدمات وبالتالي المساهمة في الدخل القومي (الوطني).

ونظراً لأهمية التعليم فإن مسألة تحديد المخصصات المالية لهذا القطاعتعتبر أيضاً مسألةً حساسة ومعقدة تستوجب التخطيط لها، وعليه فإن الانفاق على التعليم لا يتحدد إلا بمخططات مرسومة مسبقا، يتم من خلالها تحديد الحاجيات والأهداف المراد تحقيقها مع الأخذ بالحسبان الشح في الموارد، وعليه لَزم الأمر أن تتسم هاته الخطط بالكفاءة والتي تتعزز في ظل مبادئ الحكم الراشد.

وبالنظر إلى حال بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والتي بالرغم من غناها بمواردٍ طبيعية ومالية وطاقات بشرية هائلة، إلا أنها مازالت تعرف تأخًرا كبير ً ا في شتى المجالات والميادين، مع تفشي لظاهرة الفساد، وسوء التسيير، بحيث إحتلت المراتب الاخيرة في تصنيفات الهيئات الدولية في مجال الحكم الراشد وذلك وفقا للتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية.

بناء ً على ما سبق تبرز معالم إشكالية دراستنا هذه في السؤال التالي:

هل تتأثر عملية تحديد النفقات العامة على التعليم في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا برشادة الحكم ؟.

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة علاقة الحكم الراشد بالإنفاق على التعليم في عينة من دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، لتحقيق هذا الغرض قمنا بإستخدام نماذج البيانات الطولية أو ما يعرف بنماذج بانيل التي تمزج بين بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية خلال الفترة (2002-2011).

و للإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ستة أجزاء رئيسية بعد المقدمة التي تشكل الجزء الأول، حيث يتناول الجزء الثاني أهم الأدبيات التطبيقية بشأن محددات الإنفاق على التعليم،أما الجزء الثالث فيهتم بتحليل تطور الانفاق على التعليم كنسبة من إجمال الانفاق الحكومي من جهة، و من إجمالي الناتج من جهة أخرى بدول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مع مقارنتها بذات النسب في الأقاليم النامية الأخرى، و ينصرف الجزء الرابع إلى منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تقديم النموذج القياسي، تعريف المتغيرات و مصادر البيانات، و تم تخصيص الجزء الخامس لمناقشة النتائج التطبيقية، بينما يتناول الجزء السادس و الأخير أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

ثانيا: عرض لبعض الأدبيات التطبيقية ذات الصلة:

على مستوى الأدبيات التطبيقية، أُجريت عديد الدراسات حول تطور الانفاق العام على التعليم، بحثاً منها عن العوامل التي تساهم في تحديد المخصصات التعليمية، و من بين هذه العوامل نجد:
مستوى الفساد في الدولة، حيث بَين ((Mauro (1998) أن مستوى الفساد في أي دولة يؤثر تأثيراً سلبياً في حجم الموارد المخصصة لقطاع التعليم، ففي الدول التي تعرف مستويات عالية من الفساد يكون الانفاق العام على التعليم بها ضئيلاً مقارنة بتلك الدول التي لا ينتشر بها الفساد بشكل كبير، ذلك أن صناع القرار في الدول الأكثر فسادً يفضلون الاستثمار في قطاعات أخرى (كالتسليح والصفقات العمومية ومشاريع البنى التحتية الكبرى) والتي يسهل الفساد فيها و إهمال قطاع التعليم، و بالتالي هناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد في الدولة و الانفاق العام على التعليم بها.

المحيط السياسي للدولة، و المتمثل في طبيعة النظام السياسي، الديمقراطية فضلا عن الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي هي من بين العوامل التي تؤثر في حجم الموارد الموجهة لقطاع التعليم، فالنظام التعليمي يرتبط ارتباطاًوثيقاً بالنظام السياسي، ومن هنا فإن السياسة التعليمية تختلف من مجتمع لآخر تبعا لطبيعة نظامه السياسي، فالتعليم في النظام السياسي التعددي يختلف عنه في النظام السياسي الأحادي، وهو مختلف في النظام التسلطي عنه في النظام الديمقراطي، كما نجده مختلف في النظام المركزي عنه في النظام اللامركزي أو النظام الفيدرالي، وفي هذا السياق بينت الدراسات التي قام بها Habibi (1992) ، Stasavage (2005) و (Delavallade (2006 ، أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية لحقوق الانسان و الأكثر ديمقراطيةً تهتم أكثر بقطاع التعليم، و أن تحقيق مستويات عُليا من التعليم سيكون مرتبط بمزيد من الحقوق التحررية والديمقراطية.

يرتبط الانفاق على التعليم بالاستقرار السياسي، إذ يعتبر هذا الأخير شرطاً مسبقاً لأي تخطيط تربوي و تعليمي ناجح، ففي الأوضاع السياسية غير المستقرة يكتفي القائمون على النظام التربوي و التعليمي بتحقيق الحد الأدنى من الخدمات التربوية، المتمثلة بصفة أساسية في استمرار المؤسسات التعليمية في أداء دورهاوبالتالي يخصص القسط الأكبر من الانفاق العام إلى القطاعات الأخرى التي يُراد من خلالها تحقيق الاستقرار أو إستعادته Kimenyi(1995) و Mbaku، و على العكس من ذلك فإن وجود إستقرار سياسي يعد مصدراً مهماً لدعم قطاع التعليم و هو ما ينعكس في حجم الموراد التي تخصص لهذا الأخير.

تعتبر الخصائص الديمغرافية و المتمثلة في الكثافة السكانية، السكان الأقل من 14 سنة، معدل التمدن أو التحضر و عدد السكان القاطنيين في الأرياف من العوامل التي تؤثر في حجم الانفاق العام على التعليم، فقد أكدت عديد الدراسات مثل (Stasavage ; Delavallade (2006) ; Shelton (2007) (2005)) أن الانفاق العام على التعليم يتأثر إيجابياً بنسبة السكان الأقل من 14 سنة من العدد الاجمالي للسكان، و مرد ذلك في أن هذه الفئة العمرية هي أكبر فئة معنية بالحصول على التعليم الإلزامي، وقد يختلف سن التعليم الالزامي من دولة لأخرى إلا أن كل الدول المعنية بالدراسة (دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) تضمن التعليم لمن هم أقل من 14 سنة، كما بين Stasavage(2005) أن معدل التمدن أو التحضر (the rate of urbanisation) عموماً، و معدل السكان القاطنين في الأرياف نسبة إلى سكان المدن(the ratio of the rural to urban population) خصوصاً من المحددات المهمة لمستوى الانفاق العام على التعليم، فإرتفاع هذين المُعَدلين يتطلب خدمات تعليمية إضافية و هو ما يعني زيادة حجم الانفاق العام على التعليم.

من جانب أخر يعتبر مستوى الدخل الفردي من المحددات الأساسية أيضاً لمستوى الانفاق على التعليم، فقد بينت عدة دراسات على غرار تلك التي قام بها كل من : Mauro(1998)، Stasavage (2005) و Delavallade(2006) و Nyamongo (2007) و Shelton(2007) ، وجود علاقة طردية بين الانفاق على التعليم و مستوى الدخل الفردي.

ثالثا: الانفاق على التعليم في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

3-1- نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام:

يُبَين الشكل (01:(أ)،(ب)،(ج)) أن نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق العام في عينة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا محل الدراسة عَرفت استقرار حول قيمة تقدر بحوالي 14% في متوسط الفترة (2000-2011) عدا ملاحظة التراجع المُسجل في بعض الدول كقطر و الكويت ومصر والأردن سنة 2009، و الذي جاء كنتيجة للأزمة المالية العالمية، هذا و تعد دول مثل السعودية (SAU)، سوريا (SYR)، تونس (TUN) و إيران (IRAN) من أكثر الدول إنفاقاً على التعليم، في حين تعتبر دول مثل عُمان (OMAN)، قطر(QATAR) و لبنان (LIBNAN) من أقل الدول انفاقاً على التعليم في دول العينة المدروسة.

الشكل (1): تطور نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2000-2011.

(أ)

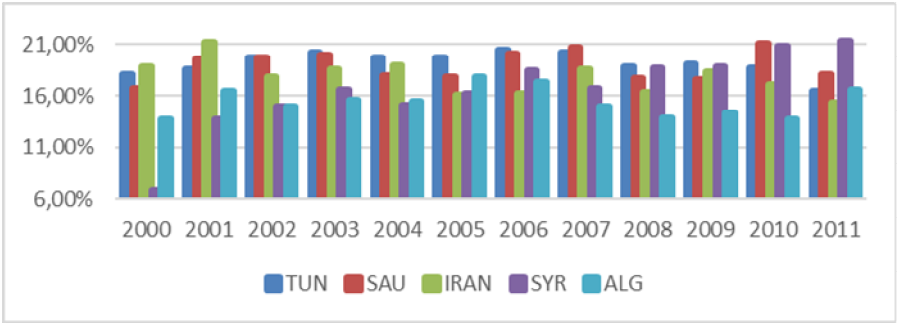

(ب)

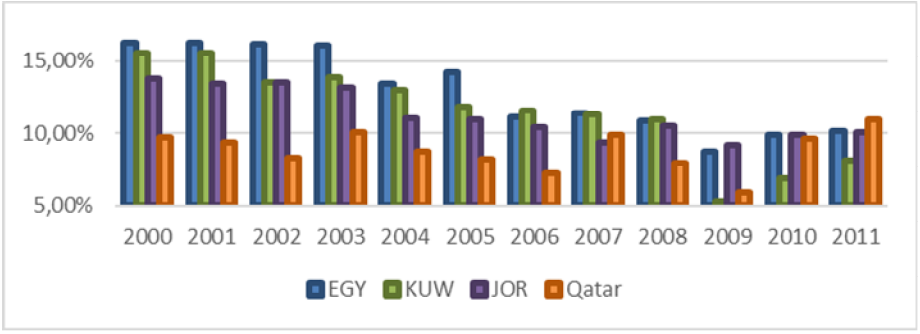

(ج)

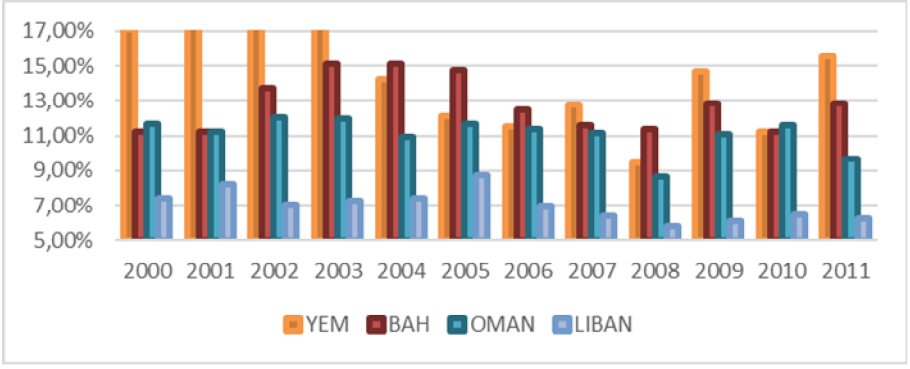

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013 الصادرة عن صندوق النقد العربي؛ قاعدة بيانات البنك الدولي؛ معهد الإحصائيات لليونسكو؛ أرشيف الجريدة الرسمية لدولة الجزائر؛ المكتب المركزي للإحصاء لدولة سوريا.

2-3- نسبة الانفاق العام على التعليم من اجمالي الدخل:

يوضح الشكل (02) بعض بنود النفقات العامة في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و من خلاله نلاحظ أن الانفاق العسكري جاء في أعلى مراتب الانفاق العام بنسبة قدرت بـ 5.37% من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في متوسط الفترة (2002-2011)، و هو ما يعكس حالة معظم دول المنطقة مؤخرا و اهتمامها بالجانب العسكري خصوصا بما يتعلق بمسائل التسليح و عصرنة هذا القطاع، و قد حل الانفاق العام على التعليم ثانياً بنسبة بلغت في متوسط فترة الدراسة 5.26% و هو ما يدل على الأهمية التي توليها أغلبية دول المنطقة بقطاع التعليم، أما بخصوص القطاع الصحي فقد سجل نسبة نفقات عامة قدرت في متوسط فترة الدراسة بـ 2.67% من الناتج الاجمالي للمنطقة.

الشكل (2): تطور بعض بنود الانفاق العام من إجمالي الدخل في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في متوسط الفترة (2002-2011)

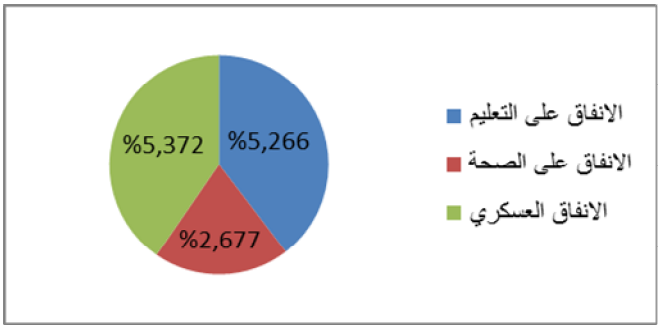

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي سنة 2013.

وعند مقارنة نسبة الانفاق العام على التعليم من إجمالي الدخل لدول منطقة المينا(MENA) خلال متوسط الفترة (2002-2011) و البالغة 5,266 % نجدها أفضل من نسب الانفاق العام على التعليم من الناتج الاجمالي المسجلة في الأقاليم النامية الأخرى في نفس الفترة(الشكل (03))، حيث عرفت دول شرق أسيا و الباسفيك نسبة إنفاق عام على التعليم بلغت 4,071 % من إجمالي الناتج، كما قاربت هذه النسبة 4,27 % في دول أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، و في نفس السياق شهدت نسبة الانفاق العام على التعليم في دول منطقة أوربا وسط أسيا قيمة تقدر بـ 3,87% من إجمالي الناتج بها، و سجلت دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نسبة بلغت 3,86%، و عليه يمكن الاستدلال على أن دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تولي إهتماما بقطاع التربية و التعليم بإعتباره قطاعا إستراتيجيا.

الشكل (3): تطور الانفاق العام على التعليم من إجمالي الدخل في دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الأقاليم النامية الأخرى(متوسط الفترة (2002-2011))

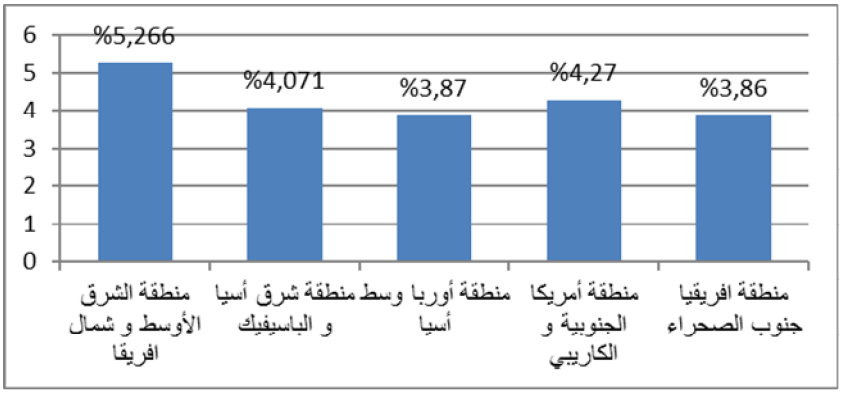

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي سنة 2013.

رابعا: منهجية الدراسة التطبيقية،

4-1- البيانات وحدود الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2011ويُعلل اختيار هذه الفترة بوفرة المعطيات الخاصة بكل المتغيرات بالنسبة لكل دول العينة، مما يسمح بالحصول على بيانات طولية متوازنة (Balanced Panel) و قد شملت عينة الدول المستخدمة في التقدير ثلاثة عشر دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1]، و بخصوص مصادر البيانات فقد تعددت على النحو التالي:

- نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق العام فتم الاعتماد على: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013 الصادرة عن صندوق النقد العربي؛ قاعدة بيانات البنك الدولي؛ معهد الاحصائيات لليونسكو؛أرشيف الجريدة الرسمية لدولة الجزائر؛ المكتب المركزي للإحصاء لدولة سوريا.
- البيانات الاقتصادية والسكانية : قاعدة بيانات البنك الدولي.
- مؤشرات الحكم الراشد: قاعدة بيانات WGI التابعة للبنك العالمي .

[1] - ضمت عينة الدراسة الدول التالية : الجزائر، البحرين، إيران ، مصر ، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية ، سوريا، تونس، اليمن.

4-2 تقديم النموذج و تعريف المتغيرات:

سيتم من خلال هذه الدراسة محاولة تقدير نموذج خطي متعدد بحيث تكون متغيرة الانفاق على التعليم دالة في المتغيرات المستقلة التالية: لوغاريتم الكثافة السكانية، نسبة السكان الأقل من 14 سنة، نسبة سكان الأرياف، لوغاريتم الدخل الفردي، إضافة إلى المؤشرات الستة للحكم الراشد وهي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، سيادة القانون، نوعية التنظيم، مراقبة الفساد، و يأخذ النموذج عموماً الشكل التالي:

$$depeduc_{i,t} = B_{0i} + \beta_1 pop14_{i,t} + \beta_2 dldens_{i,t} + \beta_3 rural_{i,t} + \beta_4 dlcapita_{i,t} + \beta_5 VA_{i,t} + B_6 PS_{i,t} + B_7 GE_{i,t} + B_8 RQ_{i,t} + B_9 RL_{i,t} + B_{10} CC_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$depeduc$: نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق الإجمالي؛

$pop14$: نسبة السكان الأقل من 14 سنة؛

$dldens$: لوغاريتم الكثافة السكانية؛

$rural$: نسبة السكان في الأرياف؛

$dlcapita$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛

VA : مؤشر الصوت و المساءلة؛

PS : مؤشر الاستقرار السياسي؛

GE :مؤشر فعالية الحكومة؛

RQ : مؤشر نوعية التنظيم.

RL : مؤشر سيادة القانون؛

CC : مؤشر مراقبة الفساد و مكافحته.

ε : حد الخطأ.

ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج على النحو التالي:

- **المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع في نسبة الانفاق العام على التعليم إلى الانفاق العام الإجمالي($depeduc$).

- **المتغيرات المُستقلة:**

تنقسم المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج أعلاه الى قسمين:

أ- **المتغيرات الكلاسيكية المُحددة للإنفاق العام على التعليم** : تتكون هذه المتغيرات من المؤشرات الخاصة بالبيانات السكانية، ومتغيرة اقتصادية، ولقد تم اختيار المتغيرات السكانية انطلاقا من البيانات التي تستعمل في التخطيط التربوي بالإضافة الى مدى توفرها، و هي كالتالي:

- **الكثافة السكانية (*dldens*):** إن ادراج متغيرة الكثافة السكانية راجع إلى الأثر الذي يخلفه التشتت الكبير للسكان على الانفاق على التعليم، بحيث تضطر الدولة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية كثيرة لتمكين الافراد من الحصول على حقهم في التعليم.
- **نسبة السكان اقل من 14 سنة من العدد الإجمالي للسكان (*pop*14)** : تعتبر الفئة العمرية الأقل من 14 سنة أكبر فئة معنية بالحصول على التعليم الإلزامي، وقد يختلف سن التعليم الالزامي من دولة لأخرى الا أن كل الدول المعنية بالدراسة تضمن التعليم لمن هم أقل من 14 سنة، وتتناسب قيم هاته المتغيرة **طرديا** مع الانفاق على التعليم.

- **نسبة السكان القاطنين في الأرياف من العدد الإجمالي للسكان (*rural*):** من المعروف أن التعليم في المناطق الريفية يتطلب تقديم خدمات تعليمية إضافية، تتمثل في الاطعام والنقل المدرسي وغيرها من الخدمات نتيجة للبيئة الريفية وطول المسافات بين مقرات إقامة التلاميذ والمؤسسات التعليمية، فهي اذن تتناسب **طرديا** مع الانفاق على التعليم.

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(*dlcapita*):** يعود اختيار هاته المتغيرة الى كونها تعكس الوضع الاقتصادي للدولة و الافراد ويرتبط الوضع الاقتصادي ارتباطا **طرديا** مع النفقات التعليمية، إلا أن بعض الدراسات قد توصلت الى ان ارتفاع الدخل الفردي قد يؤدي الى **انخفاض** الانفاق العام على التعليم نتيجة توجه الافراد الى القطاع الخاص.

ب- المتغيرات الخاصة بالحكم الراشد (مؤشرات الحكم الراشد): قام معهد البنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان (Daniel Kaufmann) و آخرون بوضع ست مؤشرات للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، الاقتصادي و المؤسساتي و هي :

- **الصوت والمساءلة** (VA): يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف** (PS):يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

- **فعالية الحكومة** (GE):يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

- **نوعية التنظيم** (RQ): و هي قدرة الحكومة على توفير و تبني سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

- **سيادة القانون** (RL): يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في بالتمتع و التقيد بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

- **ضبط الفساد و مكافحته** (CC):يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك "استحواذ "النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

و بالرغم من أن عملية قياس الحكم الراشد صعبة ومعقدة إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر النوعية المؤسساتية[2] لقياس الحكم الراشد.

خامسا: النتائج التطبيقية

1-5 اختيار النموذج الملائم للدراسة

إن أول ما يجب القيام به عند استخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Model)، هو التحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المستخدم[3] فعلى المستوى القياسي يعني هذا الاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد(الدول المعنية ككل)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة وتساوي الحد الثابت بين كل الدول، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج هو نموذج مشترك بين كل الأفراد(الدول المعنية ككل).

و للقيام بذلك سوف نقوم بعرض أسلوبين، الأول :أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (**PM**) ونموذج التأثيرات الثابتة(**FEM**) ، والثاني :هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (**REM**)، و هذا ما تبينه الاختبارات التالية:

---

[2]- يأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم،وقيمته تتراوح بين [-2.5 و+2.5]. حيث أنه كلما كانت القيمة أعلى (+2.5) كلما دلت على جودة نوعية الحكم و العكس صحيح كلما اقتربت من (-2.5).

[3]- تأخذ الفرضية (H_O^1) التي تعني التجانس الصيغة: $H_0^1 : \alpha_i = \alpha , B_i = B ..... \forall i \in [1, N]$

- **نتائج اختبار التجانس للنموذج المستخدم (HSIAO Test).**

تتبعاً لإستراتيجية اختبار التجانس المقترح من طرف (HSIAO 1986)، و باستخدام برنامج Stata11 تحصلنا على قيمة فيشر المحسوبة $(F-stat)$ و التي تساوي 250,09 باحتمال هو $P-value=0.0000$ ، و بما أن $P-value \langle 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم H_O^1 القائلة بتجانس قواطع الدول (الثابت المشترك) ، و بالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة حسب هذا الاختبار.

- **نتائج إختبار هوسمان (Hausman test):**

للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) و الآثار العشوائية (REM)، نلجأ إلى اختبار هوسمان الذي جاءت نتيجته كما يلي:

جدول (01): نتائج اختبار هوسمان

Hausman Test	
Prob>chi2	*chi2(10)*
0.6622	7.66

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات Stata 11.

من خلال مقارنة قيمة الإحصائية ***chi2*** المحسوبة مع القيمة المجدولة نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة و هو ما تؤكده قيمة الاحتمال ***Prob>chi2*** وبالتالي نرفض الفرضية المنعدمة ونقبل الفرضية البديلة، وعليه فإن النموذج الملائم هو نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)

2-5- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (R E M):

تبين نتائج التقدير كما يلخصها الجدول (02) أدناه ما يلي :

- ✓ المتغيرة نسبة السكان الأقل من 14 سنة (pop14) ذات تأثير موجب و معنوي على الانفاق العام على التعليم؛ و هو ما يتطابق مع الفرضيات و الأسس النظرية لتحديد التكاليف التعليمية، حيث أن الزيادة في نسبة السكان تؤدي الى زيادة نسبة الانفاق على التعليم .
- ✓ كما تبين النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين المتغيرتين نسبة السكان في الارياف $(rural)$ و متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل$(dlcapita)$ و الانفاق العام على التعليم إلا أنهما غير

معنويين إحصائيا، في حين كشفت نتائج التقدير على الأثر السلبي و غير المعنوي الذي تمارسه الكثافة السكانية (*dldens*) على مستوى الانفاق العام على التعليم بدول منطقة (MENA).

- ✓ بالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد فإن أغلبية النماذج المقدرة تُظهر وجود علاقة عكسية بين مؤشر الصوت والمساءلة و الانفاق العام على التعليم بدول المنطقة محل الدراسة و هي معنوية إحصائيا، أي أن الزيادة في مؤشر الصوت والمساءلة تؤدي الى إنخفاض في نسبة الانفاق العام على التعليم ، و يفسر هذا بأن الانفاق على التعليم يخضع للعديد من العوامل من بينها العوامل السياسية و التي تدخل في حسابات المخطط التربوي اثناء قيامه برسم الخطة التربوية ،كما أن المصادقة على موازنة التعليم تخضع لمساءلة البرلمان و محاسبة المسؤولين عن تحقيق أهداف الخطة وهو ما يقلل من إنتشار الفساد في القطاع التعليمي، و بالتالي فان ذلك يؤدي الى ترشيد في الانفاق على التعليم. و تُشير نتائج التقدير السابقة على وجود علاقة عكسية أيضاً بين مؤشر نوعية التنظيم و الانفاق العام على التعليم، و يُفسر وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرتين الى أن الدول التي تعرف حكوماتها ضُعفا في صياغة و تنفيذ السياسات و الأنظمة السليمة قد تقوم بإيلاء اهتمام أكبر من اللازم لقطاع التعليم نتيجة لغياب الرؤية الاستراتيجية و التوجه نحو السياسات التي تخدم مصالح أطراف أخرى، فكما ذُكر سابقا فإن الفساد الذي يمس قطاع التعليم يحدث على عدة مستويات و منها المستوى السياسي بحيث يقوم السياسيون الفاسدون بتنفيذ السياسات التي تتلاءم مع مصالحهم الشخصية، و ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات التي يسهل فيها الحصول على الرشاوى و الاختلاسات كمشاريع بناء المدارس و الصفقات التمويلية و التوظيف.
- ✓ بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فهي تمارس أثراً موجبا و ذو دلالة إحصائية على الانفاق العام على التعليم، و يفسر هذا الدور المنوط بالدولة القيام به إتجاه الشعب من خلال تحسين الخدمة العمومية، فالتعليم يعتبر خدمة عمومية تقدمها الدولة للأفراد دون مقابل، و تحسين هذه الخدمة يفرض على الدولة زيادة نفقاتها في التعليم، وتحسين الخدمة العمومية في قطاع التعليم على المستوى الكلي يستوجب إعطاء فرص متكافئة لكافة أفراد الشعب و تغطية الطلب الاجتماعي على التعليم من خلال إعطاء حق التعليم لجميع أفراد المجتمع، أما على المستوى الجزئي فان تحسين خدمة التعليم يتطلب توفير كل الامكانيات للأفراد سواً كانوا من المتعلمين أو الافراد الساهرين على ذلك كالنقل المدرسي و التدفئة و الحجرات الدراسية الملائمة و الرعاية الصحية و الاطعام، أو من خلال تحسين الأجور و توفير كل ما هو ضروري لخدمة تعليمية أحسن كًما و كيفًا.

✓ و بخصوص المؤشرات الأخرى للحكم الراشد و هي مراقبة الفساد و الاستقرار السياسي و سيادة القانون فهي كلها ذات أثر موجب على الانفاق على التعليم و هو ما يتفق مع ما أقرته الدراسات التطبيقية المذكورة في الجزء الثاني من هذه الدراسة، فإرتفاع مستوى الانفاق على التعليم مرتبط بغياب الفساد، تحقق الاستقرار السياسي و سيادة للقانون، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا.

جدول (02): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لعينة دول منطقة (MENA)

(المتغيرة التابعة هي نسبة الانفاق العام على التعليم إلى إجمالي الانفاق (*depeduc*))

		النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج 5
C	Coff	0,04	0,04	0,035	0,034	0,04
	Prob	0,16	0,127	0,17	0,18	0,15
*pop*14	Coff	0.20	0.20	0.21	0.23	0.24
	Prob	0.01	0.009	0.005	0.001	0.001
dldens	Coff	-0.07	-0.09	-	-	-
	Prob	0.52	0.43	-	-	-
rural	Coff	0.05	0.036	0.036	-	-
	Prob	0.40	0.447	0.41	-	-
dlcapita	Coff	0.044	0.046	0.061	0.06	0.06
	Prob	0.35	0.34	0.19	0.17	0.16
VA	Coff	-0.01	-0.01	-0.02	-0.25	-0.01
	Prob	0.21	0.08	0.047	0.01	0.10
PS	Coff	0.007	0.007	0.008	0.008	0.008
	Prob	0.31	0.32	0.27	0.26	0.25
GE	Coff	0.018	0.022	0.02	0.024	0.02
	Prob	0.33	0.21	0.13	0.15	0.03
RQ	Coff	-0.02	-0.02	-0.02	-0.02	-0.019
	Prob	0.09	0.04	0.02	0.01	0.07
RL	Coff	0.005	-	-	-	-
	Prob	0.74	-	-	-	-
CC	Coff	0.011	0.01	0.01	0.009	-
	Prob	0.33	0.24	0.33	0.37	-
R^2	%	26,20	34,04	33,89	36,33	29,50

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج stat11

سادسا: خاتمة

سعت هذه الدراسة الى إيجاد إجابة للإشكالية التي طُرحت في بدايتها والتي تمحورت حول معرفة الدور الذي قد يلعبه الحكم الراشد في تحديد الإنفاق العام على التعليم في عينة من دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فتطرقت الدراسة إلى بعض الأدبيات التطبيقية الباحثة عن العوامل التي تؤثر في حجم الانفاق العام المخصص لقطاع التعليم و قد شملت أهم الدراسات التي تطرقت إلى المحددات الكلاسيكية للنفقات التعليمية كالمتغيرات الديمغرافية و الاقتصادية، و كذلك بعض الدراسات التي أشارت الى علاقة الحكم الراشد بالنفقات التعليمية، كما تناولت الدراسة تحليلاً لتطور الانفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الانفاق العام، و كذلك كنسبة من إجمالي الدخل بعينة دول المنطقة محل الدراسة، و قد إتضح من ذلك الاهتمام الكبير الذي توليه معظم دول العينة بقطاع التعليم من خلال هاتين النسبتين.

و بخصوص الجانب القياسي فقد بيّنت نتائج تقدير النموذج المُفسر للإنفاق العام على التعليم، أن هذا الأخير يرتبط بشكل موجب و معنوي مع نسبة السكان الأقل من 14 سنة، كما تربطه علاقة موجبة و غير معنوية مع عدد السكان القاطنيين بالأرياف و كذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي، أما فيما يخص مؤشرات الحكم الراشد فقد توصلت نتائج تقدير نماذج الأثار العشوائية المختلفة، إلى وجود تأثير سلبي و معنوي لمؤشري، الصوت والمساءلة و نوعية التنظيم على الانفاق العام على التعليم، كما بين تقدير النموذج (5) وجود علاقة طردية بين مؤشر فعالية الحكومة و الانفاق العام على التعليم، بحيث ان قيمة مرونة الانفاق على التعليم بالنسبة الى مؤشر فعالية الحكومة تساوي **0.045%**، و فيما يخص مؤشرات مراقبة الفساد و الاستقرار السياسي و سيادة القانون فهي كلها ذات أثر موجب على الانفاق على التعليم إلا أن تأثيرها غير معنوي إحصائيا.

قائمة المراجع:

1-إبراهيم ،أحمد السيد إبراهيم (2007)،" التعليم والتنمية البشرية " خبرات عالمية""، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر والتوزيع، ط1،الإسكندرية، مصر.

2-أمين البراوي، أنمار(2012) ،"محددات الحوكمة: دراسة قياسية لعينة دول مختارة من الدول"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، طرابلس- لبنان.

3-البنك الدولي (2011)، الملخص التنفيذي لتقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لعام 2011م، "الطريق غير المسلوك : إصلاح التعليم في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، واشنطن.

4-بوزيد، سايح(2012)، " سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر.

5-تقرير التنمية البشرية (2011) ، " الإستدامة و الإنصاف: مستقبل أفضل للجميع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

6-توفيق، رواية(2005)،" الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، جامعة القاهرة، مصر.

7- جامعة الدول العربية(2011)، " الدول العربية أرقام و مؤشرات"، إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات، القطاع الإحصائي، العدد 03، القاهرة،مصر.

8- حمود العلجوني ،محمد(2013) ،" أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي (ICIEF) : حول النمو و الاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.

9- خالد،أبوشعيرة،ثائر الغابري (2015)،"اقتصاديات التربية والتعليم (رؤى معاصرة)" دارالاعصار العلمي،الطبعة الأولى ،الاردن.

10- خلف، محمد البحيري(2014)،"اقتصات التعليم"،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة.

11- شعبان، فرج (2012)،" الحكم الراشد كمدخل للترشيد النفقات العمومية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر.

12- حمد، ابوكليلة (2001)، "دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته"،دار الوفاء،الاسكندرية، مصر.

13- Aschauer, D. (1989). "Is government spending productive?", Journal of Monetary Economics ,23: 177–200.

14- Andrew Sunil Rajkumar, Vinaya Swaroop .(2008), "Public spending and outcomes: Does governance matter?", Journal of Development Economics 86 – 96, World Bank, Washington, DC, United States.
15- Barro, R. (1990). 'Government spending in a simple model of endogenous growth', Journal of Political Economy, 98: 103–125.
16- Delavallade, C. (2006). 'Corruption and distribution of public spending in developing countries', Journal of Economics and Finance,30.
17- Gupta, S., Clements, B. & Tiongson, E. (1998). "Public spending on human development", Finance and Development, September 1998.
18- Habibi, N. (1992). 'Budgetary policy and political liberty: a cross-sectional analysis',World Development, 22(4): 576–586.
19- Jacques Hallak and Muriel Poisson ,(2006), "Governance in education: transparency and accountability", International Institute for Educational Planning, Paris .
20- Kimenyi, M.S. & Mbaku, J.M. (1995). 'Rents, military elites, and political democracy', European Journal of Political Economy, 11: 699–708
21- Kaufmann, D., Kraay, A., &Mastruzzi, M(2010a),"The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues" ,World Bank Policy Research ,Working Paper No 5430, Washington, DC: The World Bank,.
22- Mauro, P. 1998. 'Corruption and the composition of government expenditure', Journal of Public Economics, 69: 263–279.
23- Micheal Binder, Georgios Georgiadis (2011), « Determinants of Human Development : « Capturing the Role of Institutions », Leibniz Institute for Economic Research, university of Munich, March.
24- Mehmet Ugur and Nandini Dasgupta,(2011) « corruption and economic Grwoth : A meta analysis of the evidence on low incom countries and beyond », MPRA paper 31226, university library of Munich, Germany, Revised 31 may.
25- M.E. Nyamongo & N.J. Schoeman ,(2010); "the quality of governance and education spending in Africa", Southern African Business Review Volume 14, Number 2 .
26- Mingat, A. & Tan, J.P. (1998), "The mechanisms of progress in education: evidence from cross-country data", Policy Research Working Paper No. 1660. Development Research Group, World Bank, Washington, DC.

27- Nyamongo, E.M. (2007), " The determinants of the structure of government spending in Africa", PhD dissertation, University of Pretoria.

28- Obi, Zita Chika and Obi, Cyril Ogugua.(2014); " Impact of government expenditure on education: The Nigerian experience";International journal of business and finance management research.

29- Shelton, C.A. (2007). 'The size and composition of government expenditure', Journal of Public Economics, 91: 2230–2260.

30- Stasavage, D. (2005). 'Democracy and education spending in Africa', American Journal of Political Science, 49 (2): 343–358.